http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1931) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تشرين الاول 2010

السور العظيم الأخضر لمكافحة التصحر والتغيير المناخي

الصين تزرع كمية من الأشجار تفوق ٢٥٠ في المئة كل العالم

بكين / ميتش موسكلي

يجري العمل على قدم وساق في جميع انحاء الصين، في تشييد ما يسمي "سور الصين العظيم الأخضر" وهو الحاجز البيئي من صنع الإنسان الهادف الى وقف زحف الصحارى السريع ومكافحة التغيير المناخي. ومن المقرر أن تغطي الغابات المزروعة مساحة ٤٠٠ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٥٠، أي أكثر من ٤٢ في المئة من إجمالي مساحة الأراضي الصينية.

ويذكر أن الصين لديها بالفعل أكبر غابة من صنع الإنسان في العالم حيث تغطي أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ كيلومتر مربع. وأعلن الحزب الشيوعي هذا العام أنه تم تحقيق الهدف المقرر بأن تغطي الغابات ٢٠ في المئة من إجمالي الأراضي بحلول عام. ٢٠١٠

وكانت الحكومة الصينية قد خططت لمد خط من الأشجار طوله ٤،٤٨٠ كيلومترا، من إقليم شينجيانغ في أقصى الغرب إلى مقاطعة هيلونغجيانغ بشمال شرق البلاد.

وبدأ هذا المشروع في عام ١٩٧٨. وبعد ثلاث سنوات، قرر مجلس الشعب الوطني-أعلى هيئة تشريعية في الصين- أن من واجب كل مواطن يتجاوز عمره ١١ سنة أن يزرع ما لا يقل عن ثلاث من أشجار الحور واللاريس والأوكالبتوس أو شتلات أخرى، كل عام.

وهكذا زرع المواطنون الصينيون حوالي ٥٦ مليار شجرة في مختلف أنحاء بلادهم في العقد الماضي، وفقا لإحصاءات الحكومة.

وفي عام ٢٠٠٩ وحده، زرعوا ٥،٨٨ مليار هكتار من الغابات.

فقال نائب الرئيس الامريكي السابق والحائز على جائزة نوبل، آل غور، أن الصين تزرع، كل سنة، عددا من الأشجار يزيد بمقدار مرتين ونصف مرة عن عدد كافة الأشجار التي تزرعها بقية دول العالم مجتمعة، في ما أسماه "أكبر برنامج لزراعة الاشجار في العالم على الاطلاق".

ويأتي برنامج التشجير هذا كجزء من الجهود الصينية متعددة الجوانب لمكافحة التغيير المناخي.

ففي عام ٢٠٠٧، تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأكبر مصدر في العالم لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبب للإحتباس الحراري، ويتوقع أن ترتفع هذه الانبعاثات مع إستمرار نموها الإقتصادي.

فكثفت الصين إستثماراتها في التكنولوجيات النظيفة وتعهدت بإغلاق آلاف الصناعات الثقيلة الملوثة، ومع ذلك فقد واجهت إنتقادات من دول أخرى لما تعتبره تحركا بطيئا من جانبها وعدم تمشيها مع المعايير الدولية.

هذا ويشدد المدافعون عن سياسة التشجير الصينية على أن فوائد إعادة التحريج واضحة وبينة، فتساعد الأشجار في وقف زحف الصحارى السريع خاصة في غرب الصين وشمالها.

فأفاد تقرير إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام ٢٠٠٦ أن الصحراء كانت تغطي ٢،٦٣ مليون كيلومتر مربع من أراضي الصين، أي ٢٧ في المئة من مجموعها، مقارنة بنسبة ١٨ في المئة في عام ١٩٩٤. كما تقلصت مساحة المراعي الصينية بمعدل ١٥،٠٠٠ كيلومتر مربع سنويا منذ بداية الثمانينيات.

وعلاوة على ذلك، يفيد علماء التحريج في الصين بأن الغابات الجديدة هي أفضل من غابات النمو البطيء-التي يكاد لا يبقي منها شيئا في الصين- في مجال إمتصاص الكربون، وأن إشجار الحور والبتولا الأبيض السريعة النمو تلتقط ربما ضعف كمية الكربون الذي تمتصه أشجار والصنوبر والتنوب الكورية.

هذا وتستعين الحكومة بشكل متزايد بالسور العظيم الأخضر كأداة للتعريف بجهودها في مكافحة التغيير المناخي. ففي كل ربيع، يرحل نحو ثلاثة ملايين من أعضاء الحزب الشيوعي وموظفي الخدمة المدنية والعاملين النموذجيين إلى المناطق الريفية لزرع الأشجار.

ومع ذلك، فقد أثيرت عدة تسؤلات حول منافع هذه الحملة الصينية الخضراء.

ففي حين تؤكد الحكومة على أهمية الغابات في مكافحة عقود طويلة من الأضرار البيئية، يقول بعض المنتقدين ان نوع الغابات المزروعة ومواقعها تحد من فعاليتها، وأن السور العظيم الأخضر قد تسبب في انخفاض كبير في نوعية الغابات في الصين.

وقال جيانغ غاومينغ، الأستاذ بمعهد النباتات التابع لاكاديمية العلوم الصينية للعلوم ونائب الأمين العام للجمعية الصينية للحفاظ البيولوجي، أن الجدار العظيم الأخضر تسبب في بعض الأماكن في الإسراع بمعدل التدهور البيئي من خلال الضغط على موارد المياه الثمينة في المناطق القاحلة والمناطق شبه القاحلة.

وأضاف في حديثه مع وكالة انتر بريس سيرفس أن الأشجار المزروعة في إطار مشروع الجدار العظيم هي أشجار غير أصلية، "علما بأن الأشجار الأصلية تلعب دورا أكبر بكثير في منع التصحر".

كما وجدت دراسة نشرت في مايو/ آيار الماضي من إعداد علماء بجامعة أوكلاهوما وجامعة فودان في شانغهاي، أن عمليات التحريج وإعادة التحريج وخلق غابات جديدة تقلل في الواقع من قدرات الغابات على خفض تداعيات التغيير المناخي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المناطق التي حلت محل الغابات الطبيعية عن طريق إعادة التحريج لا تساعد في الواقع على مكافحة انبعاثات أكسيد الكربون، وأن تحويل الاراضي الزراعية الى غابات يقلل من كمية الكربون التي تمتصها التربة.

وقال معدو الدراسة أن التربة الزراعية المحولة إلى غابية تفقد ٨٠ في المئة من قدرتها على خفض غاز الميثان، وهو غاز الإحتباس الحراري الذي يمتص مزيداً من الحرارة مقارنة بثاني أكسيد الكربون.

وقال جيانغ فينغو، مدير حفظ التربة والمياه في محطة مراقبةهيكسغتان بانير في إقليم منغوليا الداخلية ذاتي الحكم، أن سور الصين العظيم الأخضر قد حقق بعض النجاح في إبطاء معدل زحف الصحراء. لكنه أعرب عن المخاوف بشأن تأثيراته على السلسلة البيولوجية المحلية، بما فيها الأنواع الحيوانية.(

---

٨٥ مليون فقير في الإتحاد الأوروبي

أوروبا في دوامة السخط المتفجر

باريس / إغناسيو رامونيه
مدير لومند ديبلوماتيك- أسبانيا

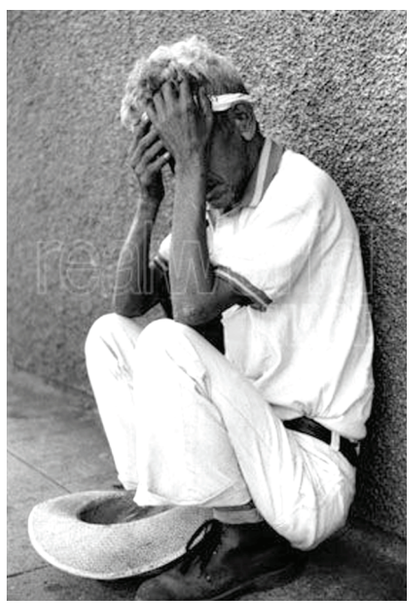

أعلن الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠ عام "مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي" تحت شعار "أوقفوا البؤس". لا عجب، فيبلغ عدد الفقراء في دول الإتحاد الأوروبي نحو ٨٥ مليون فقيرا-أي واحد من كل ستة اوروبيين- ولا يتوقف زحف الفقر إلى القارة جراء تفشي آثار الازمة الاقتصادية العالمية.

وهنا يتحتم وضع المسألة الاجتماعية في صلب النقاش. فقد إندلع الغضب الشعبي ضد خطط التقشف في اليونان والبرتغال واسبانيا وايرلندا، حيث تضاعفت الإضرابات والاحتجاجات العنيفة.

وأصبح المواطنون الأوروبيون يرفضون أيضاً النظام السياسي الذي يحكم مصائرهم، ويعربون عن رفضهم بالامتناع عن التصويت أو التصويت لغير صالح أي طرف أو الانضمام لفصائل متطرفة كأحزاب اليمين المتطرف وجماعات كراهية الأجانب. وبهذا خلق الفقر واليأس الاجتماعي أزمة في النظام الديمقراطي نفسه.

فهل أوروبا مستعدة لمواجهة السخط المتفجر في الربيع المقبل؟.

في أسبانيا على سبيل المثال، يعيش ٢٠ في المئة من السكان أي نحو ١٠ ملايين نسمة، تحت خط الفقر. وثمة حالات خطيرة كأوضاع أبناء المهاجرين من خارج الاتحاد الاوروبي الذين يعيش أكثر من نصفهم في حالة فقر، وأولئك المحرومين من المأوى والذين يبلغ عددهم ٣٠،٠٠٠ في أسبانيا، وحوالي نصف مليون في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، فيما يلقى المئات حتفهم من البرد في فصل الشتاء.

ولكن من هم أولئك الفقراء؟ هم المزارعون الذي تستغلهم كبرى الشركات الزراعية، والمتقاعدون المهمشون، والأمهات العازبات، والشباب العامل بوظائف منخفضة الأجر، والأزواج والأطفال الذين يعيشون على راتب واحد، وبالطبع عدد ضخم من الناس الذين فقدوا وظائفهم لتوهم في الأزمة.

لم يسبق للاتحاد الأوروبي أن شاهد مثل هذا الإرتفاع في عدد الفقراء الذي إزداد الآن بنحو ٥ ملايين أكثر من العام الماضي. والجانب الأسوأ هو علامات العنف الناتج عن آثار البطالة والتي أصبحت تنتشر الآن، وبشكل مكثف، بين معظم الشبان الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين سنة.

ففي أسبانيا وحدها، بلغت نسبة البطالة بين الشباب ٤٤،٥ في المئة وهي نسبة كارثية تتجاوز ضعف المعدل الأوروبي البالغ ٢٠ في المئة.

وإذا كانت المسألة الاجتماعية قد أصبحت قضية ملحة في هذه الأيام، فإنما يرجع ذلك لتزامنها مع أزمة دولة الرفاهية الأوروبية. فمنذ السبعينيات وفي ذروة العولمة الاقتصادية، إنتقلت أوروبا من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المتوحشة في ديناميكية أساسية تمثلت في تمزيق العقد الاجتماعي وضرب مفاهيم التضامن والعدالة الاجتماعية عرض الحائط.

وجاء أكبر مثال على هذا التحول في مجال تنظيم العمل. فقد تقلصت المكانة المهنية لأجور العاملين وأصبح البحث عن وظيفة في بيئة من البطالة الضخمة لا مجرد فترة عدم يقين عابرة وإنما حالة دائمة.

هذا ما هو ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي روبرت كاستل بحالة "الهشاشة" التي تنتشر الآن في جميع أنحاء أوروبا. ففي البرتغال على سبيل المثال، يحصل واحد من كل خمسة عمال على عقد عمل جزئي ومحدود. فبالرغم من العمل طيلة سنوات في نفس المكتب أو المصنع، يتلقى العاملون الآن من أرباب أجرهم الجزئي على صورة فاتورة نفقات أو تكاليف خدمات، من دون أية عقوبة بل وبإمكان فسخ التعاقد في اليوم التالي.

لقد أدى مثل هذا التدهور في رواتب العمال إلى تفاقم الظلم وعدم المساواة نتيجة لإقصاء عدد متزايد من المواطنين وخاصة الشبان، من حماية الدولة ونظم الرعاية الاجتماعية والعزل والتهميش.

كم عامل إنتحر في مكان عمله جراء القذف به في منافسة شرسة من الجميع ضد الجميع والعيش في نوع من الغابة، في وقت تميل فيه كثير من النقابات إلى التعاون مع أرباب العمل.

لقد أصبحت الكفاءة الاقتصادية هي المنظور الأساس للشركات التي حادت عن التزاماتها بالتضامن مع الدولة. أما الدولة فقد حادت بدورها عن التزاماتها تجاه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية. وبهذا إبتعد النشاط الاقتصادي عن المجال الاجتماعي أكثر بأكثر وبشكل دائم.

وهذا هو ما حدث في أسبانيا علي سبيل المثال، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٤،٥ مليون في عام ٢٠٠٩ مقارنة بإجمالي ٣،١ مليون في ٢٠٠٨، في حين صرفت الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ٣٢،٣ مليار يورو لمساهميها، بزيادة بنسبة ١٩ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٨.

كذلك فقد تجاوزت أرباح البنوك الأوروبية في العام الماضي ٥٠ مليار يورو، فكيف يكون هذا ممكنا في قارة تعاني أسوأ ركود منذ عام ١٩٢٩؟ علما بأن البنوك المركزية قد قدمت منذ بداية الأزمة في ٢٠٠٨ قروضا ضخمة للمصارف الخاصة وبأدنى أسعار الفائدة، لتقوم المصارف التي منحت هذه الأموال الرخيصة بإقراضها بأسعار فائدة عالية للأسر والشركات وحتى للحكومات.

بهذه الطريقة كسبت هذه المصارف مليارات ومليارات. والآن بلغت الديون السيادية مستويات مذهلة في العديد من البلدان، كاليونان وايرلندا والبرتغال واسبانيا، وهي التي إضطرت حكوماتها لفرض سياسات تقشفية صارمة على مواطنيها لتكون قادرة على تلبية احتياجات الجهات المالية التي تسببت في الأزمة في المقام الأول.

من السهل إذن أن نفهم الغضب والصدمة بل والعار الذي يشعر به ملايين المواطنين الأوروبيين.

الأغنياء يزدادون ثراء في حين يرتفع عدد العاطلين عن العمل ويتفشى العنف بصورة خطيرة، وتنكمش القدرة الشرائية، وتتدهور ظروف العمل، ويستشري العنف المادي والرمزي عبر مجتمعات تتهاوى لتكتسب فيها العلاقات الاجتماعية وحشية متعاظمة.

لقد حذر صندوق النقد الدولي في ١٧ مارس/ آذار الماضي أنه إذا لم يتم إصلاح النظام المالي "فستندلع إنتفاضات اجتماعية". فإلى أي حد سيتنامى الاشمئزاز والغضب والسخط الإجتماعي؟.(

مقابلة مع الخبير التشيكي البارز توماس كاراسيك

أوروبا الشرقية لا تريد تحرير العالم من الأسلحة الذرية

براغ/ بافول ستراكانسكي
وكالة انتر بريس سيرفس

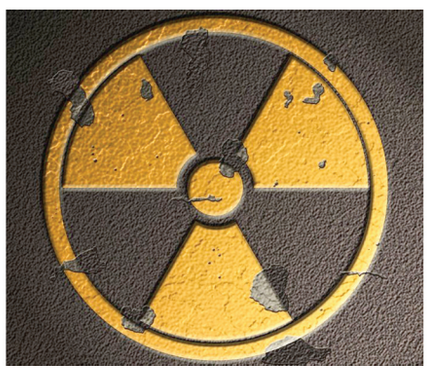

شكك خبراء ومحللون سياسيون في دول أوروبا الوسطى والشرقية "الاشتراكية سابقا" في إمكانية أن تدعم هذه المنطقة مساعي تحرير العالم تماما من الأسلحة النووية.

وأعرب محلل العلاقات الدولية التشيكي البارز بجمعية الشؤون الدولية في براغ، توماس كاراسيك، عن قناعته بأن العديد من المسؤولين عن السياسة الخارجية وشؤون الدفاع في أوروبا الوسطى والشرقية، لا يزالوا يعتبرون عنصر "الردع النووي" عنصرا ضروريا في سياسات حلف شمال الاطلسي. وشرح في مقابلة مع وكالة انتر بريس سيرفس أن قادة دول أوروبا الوسطى والشرقية قد يرسلوا إلى الولايات المتحدة إشارات رفض قوية للخطاب الأمريكي عن نزع السلاح النووي في العالم، الذي يعتبرونه غير موات على الإطلاق.

كذلك فمن الممكن أن يدعم قادة المنطقة رفضهم بالتهديد بسحب قوات بلادهم من العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحد في أفغانستان على سبيل المثال، وفقا للمحلل السياسي التشيكي الذي أضاف أن هؤلاء القادة قد يميلون إلى تطوير سياسة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع كبديل لحلف شمال الاطلسي.

وأكد توماس كاراسيك أنه من غير المحتمل أن يحظى نزع السلاح النووي بدعم في المنطقة.

هذا ويذكر أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد جاء إلى أوروبا الشرقية منذ أكثر من عام ليعلن رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية. وبعد عام واحد، وقع في نفس المكان-العاصمة التشيكية براغ- إتفاقية خفض مخزونات الأسلحة النووية مع نظيره الروسي ديمتري ميدفيديف.

فإعتبر العديد من المحللين السياسيين أن إختياره للمكان يحمل رموزاً كثيرة. فقد كانت براغ واحدة من أبرز عواصم دول المنطقة من حيث إنتشار الأسلحة النووية في غضون الحرب الباردة، حين ساد الإعتقاد بأن العالم كان على وشك الوقوع في حرب نووية.

لكن إختيار براغ جاء أيضاً كمحاولة لزعزعة تأكيدات المحللين السياسيين الإقليميين بأن مجتمعات دول أوروبا الوسطى والشرقية لا تبالي بمناقشة إلغاء الأسلحة النووية، وأن قادتها لا يثقون في الالتزام الكامل بدعم خطة "الصفر العالمي" للأسلحة النووية الهادفة إلى إزالتها تماما من وجه الأرض.

وأجاب كاراسيك على سؤال بشأن أحاديث الرئيس أوباما والأمين العام للأمم المتحد بان كي مون عن تحرير العالم من الأسلحة النووية، وصداها في دول وسط وشرق أوروبا، قائلا "من الصعب الدفاع عن مزايا الأسلحة النووية علنا، لكن الواقع هو أنه ينظر إليها كعنصر أساس في إستراتيجيات الدفاع والردع التي يتبعها حلف شمال الاطلسي".

"أما بالنسبة لإمكانية وقوع هجوم إرهابي بأسلحة دمار شامل-وأيضاً بالنسبة لروسيا- فأعتقد أن العديد من اللاعبين الرئيسيين في السياسة الخارجية والدفاع في أوروبا الوسطى والشرقية يعتبر الردع النووي كعنصر ضروري، حتى وإن لم يكن قابلا للاستخدام على الفور". وعلق على ما تردد من أن بعض قادة المنطقة لا يريدون إلغاء السلاح النووي حيث أن هذا يعني تخلي الولايات المتحدة عن الأسلحة النووية التكتيكية الموجودة في أوروبا الوسطى والشرقية، الأمر الذي يثير المخاوف بشأن الأمن الإقليمي في وجه الجيش الروسي القابع على عتباتها.

فقال "من وجهة نظر عسكرية بحتة قد يكون من الصحيح إفتراض أن منظمة حلف شمال الأطلسي قادرة على الدفاع عن نفسها ضد هجوم روسي بأسلحة تقليدية، حتى من دون استخدام أسلحة نووية". ثم أكد أن إحتمال حدوث مواجهة عسكرية بين روسيا وحلف شمال الأطلسي غير واقعي على الإطلاق، وأن من الصعوبة بمكان تصور أن روسيا ستقبل بنزع كامل للأسلحة النووية.

وعلى سؤال وكالة انتر بريس سيرفس له عما إذا كان للمنطقة أي دور يمكن أن تلعبه على الصعيد العالمي على الأقل لوقف انتشار الأسلحة النووية، ربما بسبب تاريخها في الحرب الباردة وإنتشار الأسلحة النووية في أراضيها في ظل الشيوعية، أجاب كاراسيك أن مثل هذا الدور قد لا يتجاوز المشاركة في سياسات ومبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وعن إحتمال تأييد دول وسط وشرق أوروبا على الأقل لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شرح كاراسك أنها "حتى لو فعلت ذلك، فأشك في مدى وزنها في النظام الدولي".

وأكد أن مشكلة إستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي تكمن في الجهود الرامية إلي تحويلها إلى أداة لنزع السلاح النووي "وهو ما لن تقبله الدول النووية على الرغم من كل "رقصاتها البلاغية.

الأزمة جردت المهمشين من إنسانيتهم

المجتمع اليوناني ينهار ... بلا هوادة

أثينا/ ابوستولوس فوتياديس

يرى العابرون في شوارع أثينا مشهدا يتكرر كثيرا مؤخرا: مشهد النائمين أو الغائبين عن الوعي المتناثرين على الأرصفة والنواصي. وفي ساحة أومونيا، في قلب العاصمة اليونانية، تتكاثر الآن علامات التدهور والانحطاط والتفرقة الاجتماعية التي كانت شبه غير معروفة منذ عقد واحد فقط.

فهنا تناضل أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين للبقاء على قيد الحياة دون مستوى الكفاف. وهنا تعرض الشابات من أفريقيا وأوروبا-وكذلك اليونان- أجسادهن أو تجبرهن عصابات منظمة على "الخدمة الجنسية". وهنا أيضاً يشتري المدمنون المخدرات علنا في الشوارع.

ثم جاء الإنكماش الإقتصادي الحاد ليضيف إلى أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين توافدوا على اليونان على مدى السنوات الثلاث الماضية، وليرفع عدد المهمشين والمحرومين إجتماعيا بمعدلات سريعة.

ويصعب على الجميع هنا مشاهدة تقهقر مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعامة التي كان من الممكن أن توفر لهم شبكة الأمان، فقد تقلصت هي أيضاً كضحية للأزمة الاقتصادية، ما يجعل من تدهور الأحوال المعيشية في وسط العاصمة اليونانية قضية رئيسة في الانتخابات المحلية المقبلة.

فيقول دانييل إزراس، مدير المنظمة الدولية للهجرة في أثينا، "لا توجد آلية واحدة لمساعدة المهاجرين المعتازين في وسط المدينة، سوى حفنة ضئيلة من الفنادق ذات الأسعار المنخفضة التي نادرا ما يقبل الاجانب عليها. الناس متروكة لمصيرها".

ويضيف "الأزمة لا تجرد المهمشين من إنسانيتهم فقط، وإنما تنهال أيضاً على المهاجرين المندمجين في المجتمع. أما الأجانب الذين كان يمكنهم الحصول على وظيفة مقابل أجور منخفضة ودون تأمينات، فقد أصبح من الصعب عليهم الحصول على أية وظيفة على الإطلاق."

وبالفعل، تلقت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من ١٠٠٠ طلب للعودة الطوعية إلى بلادهم في شهر واحد، ومن الأرجح أن يزداد هذا العدد بشكل مستمر، وفقا لمندوب المنظمة، الذي يشرح "الناس حوصروا بالتعقيدات القانونية والانكماش الاقتصادي، وإكتشفوا أن هجرتهم إلى الدول الغربية ليست كما كانوا يتصورون ومن ثم يختارون الآن العودة إلى بلادهم".

والمعروف أن اليونان تنفذ خطة تكيف هيكلي قاسية أملاها عليها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في مايو/ آيار الماضي، مقابل تلقي ١١٠ مليارات يورو لانقاذ البلاد من الإنهيار.

ومنذ ذلك الحين، تقلص الاقتصاد اليوناني بشكل سريع، بنسبة ٣،٨ في المئة هذا العام، ومن الأرجح أن يستمر التقهقر في العام المقبل أيضاً.

وفي نفس الوقت، حذر معهد العمالة التابع للاتحاد العام للعمال اليونانيين، وهو أكبر نقابة في البلاد، من ارتفاع معدل البطالة بنسبة تزيد عن ٢٠ في المئة العام المقبل، علما بأن معدل البطالة الحالي بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة قد بلغ بالفعل ٣٠،٨ في المئة، مقارنة بالمتوسط الأوروبي البالغ ١٩،٨ في المئة.

كذلك فقد تسببت المخاوف من الركود الإقتصادي في خفض الاستهلاك، مما يجعل من الصعب على الحكومة اليونانية التي تعتمد على جباية الضرائب أكثر منها على غيرها من الإجراءات، الوصول إلى الأرقام المتفق عليها في خطة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. وهنا أصبحت بيروقراطية الدولة تمثل الوجه الأكثر سلبية وضررا في مجال السعي لإجتثاث المخالفات وتحسين التوازن المالي.

فتقول أولغا أنتونيو، الأخصائية الاجتماعية بمنظمة مكافحة المخدرات، وهي المنظمة الحكومية المعنية بمساعدة المدمنين عليها، أنه "علاوة على خفض ١٠ في المئة من ميزانية كافة الوزارات والذي أثر بشكل مباشر على المنافع الإجتماعية، تولت البيروقراطية العدوانية في الأشهر القليلة الماضية توجيه ضربات للأهالي الأكثر تعرضا "لتداعيات الأزمة.

وتضيف "قبل أيام، تلقى أحد المسجلين في برنامجي إخطار مصادرة بسبب غرامتين غير مسددتين لركوب المترو بدون تذكرة. قد يبدو هذا أمرا من دون أهمية، لكنه يكتسب أهمية عندما يساعدنا على فهم مدى ضعف هؤلاء البشر".

هذا ولقد أحدث تغيب الدولة ومنظمات الرعاية الاجتماعية فراغا كبيرا سارع المستغلون بسده. فتقرر زيادة قوات الشرطة في وسط المدينة في الآونة الأخيرة، ما يؤكد على حجم المشكلة ليس إلا.

وفي الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى أغسطس/آب من هذا العام تم إعتقال أكثر من ٥٠٠٠ شخص، معظمهم من المهاجرين غير الشرعيين. كما تمت مصادرة أكثر من ٢٢٠،٠٠٠ سلعة مهربة من آسيا.

وقالت الشرطة أن عمليات التهريب هذه تجري تحت سيطرة عصابات المافيا المنظمة التي تهيمن على المخازن ولديها علاقات واتصالات في الموانئ اليونانية الرئيسة.

آي بي إس